العنوان: دور جماعات المصالح في صنع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية : نموذج أزمة دارفور في الفترة من 2003 - 2008

المصدر: شؤون عربية (مصر)

المؤلف الرئيسي: محمد، سمر إبراهيم

المجلد/العدد: ع166

محكمة: نعم

التاريخ الميلادي: 2016

الشهر: صيف

الصفحات: 188 - 200

رقم MD: 777155

نوع المحتوى: بحوث ومقالات

قواعد المعلومات: ACI, EcoLink

مواضيع: الولايات المتحدة الأمريكية، السياسة الخارجية، العالم العربي، دارفور - السودان

رابط: http://search.mandumah.com/Record/777155

دور جماعات المصالح في صنع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية
"نموذج أزمة دارفور في الفترة من 2003-2008"

د. سمر إبراهيم محمد

مدرس العلوم السياسية بجامعة 6 أكتوبر – القاهرة

مقدمـــــة

تعتبر صُنع السياسة الخارجيّة الأمريكية عمليةٌ مُتدفِّقةٌ يُدِيرُها صانعو السياسة على ضوء أهدافٍ شبه ثابتة، ولكن تحت ظروف مُتَغَيِّرة، تعود لطبيعة المُحَدِّدات النابعة من النظامِ الداخلي في الولايات الْمُتّحِدَة من جانب، والمُحَدِّدات النابعة من النظام الدولي من جانب آخر، حيث يشترك في رسم السياسة الخارجيّة للدولة كلٌّ من الرئيس والمؤَسَّسَات التَنْفِيذيّة المُعَاونة له والكونجرس، ولهذا فعمليّة صُنع السياسة الخارجيّة الأمريكية هي عمليّةٌ مُعقّدةٌ، وتخضعُ لقوى ومُؤَسَّسَات مُتَعَدِّدَة.

وتعد جماعاتُ المصالح من أكثر المُحَدِّدات المُؤثِّرة في عمليّة صُنع السياسة الخارجيّة الأمريكيّة، حيث تستطيع أنْ تَحْشِد قطاعًا كبيرًا من المجتمع الأمريكي تجاه قضايا معينة، وهي ظاهرةٌ تكاد تُميِّز النظامَ السياسي في الولايات الْمُتّحِدَة عن غيره من النُظم، ومن ثُم تمثِّل مجموعةً كبيرةً من الجماعات والمُنظّمات والجمعيّات التي تعمل للتأثير على صُنع السياسة الخارجيّة.[1]

(1) لمزيدٍ من التفاصيل حول دور جماعات الضغط في الولايات المتحدة الأمريكية، انظر: د. سمر إبراهيم محمد إبراهيم، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أزمة دارفور، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2013، ص55-63.

John Newhouse, "The Influence of Lobbies on U.S. Foreign Policy", foreign affairs, June 2009 http://www.foreignaffairs.com/articles/64941/john-newhouse/diplomacy-inc.

ولهذا ستطرح الدراسة دور جماعات المصالح الأمريكية تجاه إحدى القضايا العربية، ومنها أزمةُ دارفُور حيث حظيت باهتمامٍ إعلامي وزخمٍ سياسي من قبل المُنظّمَات المدنيّة والمُتطَوّعين والحقوقيين والسياسيين من مُختَلف الاتّجاهات الفكريّة والدينيّة في الولايات المُتّحِدَة الأمريكية.

أولاً- تعريف جماعات المصالح

تعد جماعة مصالح "Interest Group" أحد مُصْطلحات التي طرحتها الأدبيّات السياسيّة المُتَخَصِّصة والتي كثيرًا ما يختلط الأمرُ على البعض فيستخدمها كمُتَرادفات، مثل جماعة ضغط "Pressure Group" والجماعات الخاصة "Special Groups" واللوبي "Lobby" وجماعة منظمة "Organized Group" ومنظمة خاصة "Private Organization"، وجماعة وسيطة "Intermediate Group" الأمر الذي يؤدي إلى بعض التداخل لتعدُّد المُصطلحات المُستخدمة، ومن ثم تعتبر جماعاتُ المصالح نوعٌ من الجماعات التي يلجأُ إلى تكوينها أو الانضمامِ إليها بعضُ أفراد أو مجموعات من أفراد مُجْتَمَعٍ ما بهدفِ التأثير على سياسته العامة، بشأن موضوع أو قضية مُحَدَّدة، تُمَثِّل بالنسبةِ إلى هؤلاء الأفراد أو تلك الجماعات مصلحةً جوهريةً مُشْتَركة تربط بينهم.[2]

وتُمَارِسُ جماعات المصالح تأثيرها في الولايات المُتّحِدَة الأمريكيّة، نظرًا لاختلاف الاتجاهات والمصالح بها، فضلاً عن أن النظامِ الرئاسي الذي تأخذ به الولايات المُتّحِدَة، وما يتميّز به من فصلٍ واضحٍ في السُلطات، يجعل لجماعات المصالح فرصةً كبيرةً للضغطِ على كلٍ من السُلطة التشريعيّة والسُلطة التَنْفِيذيّة.

---

(2) لمزيد من التفاصيل انظر: منير محمود بدوي: "جماعات المصالح والسياسة الخارجيّة الأمريكية"، مؤتمر عملية صُنع القرار في السياسة الخارجيّة الأمريكية، مركز الدراسات الأمريكية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 28-29 فبراير 2004.

ثانياً- طبيعة أزمة دارفور

تعتبر أزمة دارفور إحدى الأزمات الخطيرة في السودان، وتُهَدِّد وحدتها وسيادتها وسلامتها الإقليميَّة، خصوصًا وأنَّ مُشكلة الجنوب السوداني قد حُسِمَت بالتصويت للانفصال في 9 يوليو 2011، كما أنَّ هناك عدة أزمات أخرى تنتظر دورها للخروجِ من عقالها سواء كان ذلك في الشرق، أو في أقصى الشمال، أو في المناطق الحدودية بين شمال وجنوب السودان، مثل ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان، ومحصلة كل ذلك التفكيك للدولة السودانيَّة، وانفراط عقدها إلى مجموعة من الدويلات الصغيرة.(3)

فإقليم دارفور يتميز بتعقيداته الإنثروبولوجيَّة وأبعاده الجيوسياسيَّة؛ حيث سيطرت عرقيَّات مُحَدَّدة على السُلطة والثروة وتداولتها فيما بينها عبر الزمن، فأصبح هناك مجموعات عرقية تَشْعُر بأنّها مُهَمَّشة ومَحْرُومة وأنّهم مواطنون من الدرجةِ الثانية وبارتفاع مستوى الوعي تبلور الإحساس بالغُبن الاجتماعي والظُلم الاقتصادي والإقصاء السياسي، فكانت النتيجةُ أنّه فشلت النُخبة الحاكمة في أنْ تُحَقِّق التوازن السياسي والعدالة الاقتصاديَّة والاستيعاب الثقافي والاندماج الاجتماعي، وأخيرًا تحوّلت الأزمةُ إلى تمرُّد مُسلّحٍ تُقُوده حركاتٌ سياسيَّة رفضت التهميش وطالبت بالمُشاركة في السُلطة والثروة، ومن ثم تداخلت العديدُ من العوامل البيئيَّة والاجتماعيَّة والاقتصاديَّة السياسيَّة الداخليَّة والخارجية التي أدّت إلى اندلاع الأزمة.(4)

ولهذا لم يتوقّف تأثير أزمة دارفور على إحداثِ حالةٍ من حالات عدم الاستقرار الداخلي؛ وإنّما تجاوز ذلك إلى تورط أطرافٍ إقليميَّة ودوليَّة – بشكلٍ مُباشر أو غير

---

(3) يقع إقليم دارفور في غربِ السودان على الحدودِ مع تشاد من الغرب، ومن الجنوبِ الغربي إفريقيا الوسطى، وملاصق جنوبًا بدولةِ جنوب السودان الوليدة، ومن الشرق كردفان، ومن الشمالِ الولايةُ الشماليَّة، وفي الشمالِ الغربي ليبيا، وتبلغ مساحة الإقليم حوالي (510.888) كيلو متر، أي ما يُعادل خُمس مساحة السودان. انظر: صلاح الدين عبد الرحمن أبو دومة، أثر مُشكلة دارفور على علاقات السودان الخارجية"، المكتبة الوطنيَّة الخرطوم، 2006، ص15.

(4) Ed O'Keefe and Jeffrey Marcus," Crisis in Sudan", Washington post , September 9, 2004. http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/articles/A20765-2004Jul1.html

مُباشر في الأزمة – مما أخرجها من مُحيطها الداخلي الوطني إلى مُحيطها الخارجي في بُعديه الإقليمي والدولي؛ ولاسيما منذ عام 2003.(5)

ولهذا وجدت الولايات المتحدة الأمريكية الأوضاع الداخلية بإقليم دارفور فرصةً مُناسبةً لفرض أجندتها الخاصة على السودان، وهي تلك الأجندة التي تعكس مصالح سياسيّة واقتصاديّة واستراتيجيّة أمريكيّة، وقامت بالعمل على تدويلِ أزمة دارفور، ونقلها من نطاقها المحلي والوطني، بل وحتى الإقليمي؛ لِتُصبِحَ أزمة دوليّة تحظى باهتمامِ المُجْتَمَع الدولي، وتلفت أنظار الفاعلين فيه، سواء كانوا دولاً أو مُنظّمَات دوليّة حكوميّة أو غير حكوميّة، مع احتفاظ الولايات المُتّحِدة الأمريكية بقيادة الأطراف الدوليّة في أزمة دارفور.

وقد كان للكونجرس الأمريكي بصفته السلطة التشريعية في الولايات المتحدة الأمريكية، دور هام في أزمة دارفور ففي 6 أكتوبر 2004 أصدر قانونًا أسماه "قانون السلام الشامل في السودان"، وقد تحدّث عن الإبادةِ الجماعيّة، والتطهير العرقي، والاغتصاب، وأحكام الإعدام العشوائية في دَارفُور، ودعا لوقفِ أعمال العنف في دَارفُور، ومُحَاسبة مُرتَكِبي تلك الجرائم، وعدم إتاحة الفرصة لهم للإفلات من العدالة الدوليّة.(6)

كما وافق الكونجرس الأمريكي في 23 يوليو 2004 على وصف ما يجري في دَارفُور إبادة جماعية، وناشد القرارُ الإدارةَ الأمريكية بالعملِ على دفع مجلس الأمن الدولي نحو إصدار قرار بتوقيع عقوبات اقتصاديّة على السودان، واللافت للانتباه أنّ هذا القرار جاء نتيجة ضغوط من مجموعات عديدة داخل الكونجرس أهمها: مؤتمر

(5) "ثورة دارفور.. أزمة السودان الجديدة"، موقع الأزمات الدوليّة، تقرير رقم 76، 25 مارس 2004:
http://www.crisisgroup.org/ar/Regions%20Countries/Africa/Horn%20of%20Africa/Sudan/076-darfur-rising-sudans-new-crisis.aspx

(6) سلمى التجاني، "قانون سلام السودان من الجنوب إلى دَارفُور والعكس"، جريدة الرأي العام، الخرطوم، 2004/10/12.

أعضاء الكونجرس السود، والأقلية الديمُقْرَاطِية بالكونجرس، واليمين المحافظ، كما شكل الكونجرس الأمريكي قرارًا بتكوين لجنة مَعْنِية بالسودان فقط، أُطْلِقَ عليها اسم "سودان كوكاس"، وأُسْنِدَت لها مُهِمة إبقاء ملف السودان مفتوحًا بشكلٍ دائم في أروقة الكونجرس الأمريكي، وحث الإدارة الأمريكية على تصعيد الوضع إلى الهيئات الدوليّة، حتى تتحقّق مُحَاسبة الحكومة السودانيّة على ما اقترفته من جرائم، وليتم إنقاذ المدنيين في دَارْفُور من ميليشيات الجنجويد، والقوات الحكومية المُسَاندة لها.

وفي إطار ممارسة الكونجرس الأمريكي ضغوطه تجاه أزمة دارفور تقدم النائب الديمقراطي "بالون" من ولاية نيوجيرسي الأمريكية، بمشروع قرار إلى مجلس النواب الأمريكي زعم فيه "أن الجامعة العربية ستقوم بالتحضير لعقد القمة العربية لعام 2006 في الخرطوم، في نفس الوقت الذي تمارس فيه حكومة السودان ارتكاب أعمال الإبادة في إقليم دارفور السوداني، وقال إن هذا القرار سيشجع حكومة السودان على الاستمرار في ارتكاب أعمال الإبادة، بما يشكل ذلك اتهامًا للجامعة العربية بأنها أيدت حرب الإبادة في دارفور في عام 2006"، ولهذا انتقد مدير إدارة إفريقيا والتعاون العربي الإفريقي مسؤول ملف السودان بالجامعة العربية السفير سمير حسني مشروع القرار المقدم إلى مجلس النواب الأمريكي، وأن مثل هذا المشروع يمثل تدخلاً مرفوضاً في شؤون الجامعة العربية الداخلية، ولاسيما أنه رحب القادة العرب بانعقادها في الخرطوم منذ عام مضى، وأشار إلى أن الجامعة العربية كانت أول منظمة إقليمية ودولية أرسلت بعثة لتقصي الحقائق في إقليم دارفور بالسودان، وكشفت عن انتهاكات حقوق الإنسان في الإقليم ووضعت تصورات لحل الأزمة.(7)

ومن الجدير بالذكر قيام الرئيسُ جورج بوش يوم 13 أكتوبر 2006 بالتوقيعِ على قانونِ سلام دَارْفُور ومُحَاسبة السودان لعام 2006 وجعله قانونًا ساريًا، وأصدر أمرًا تنفيذيًا بحجز مُمْتَلَكات السودان، ومنع أي صفقات مع الحكومة السودانيّة، وقد أوضح

(7) الجامعة العربية ترفض التدخل الأمريكي بشأن انعقاد القمة العربية في السودان، جريدة الرياض، 17 فبراير 2006، العدد 13752. http://www.alriyadh.com/131521?print=1

البيانُ الصادرُ عن البيتِ الأبيض أنّ القانون يفرض عقوبات ضد "الأشخاص المسؤولين عن الإبادة الجماعيّة وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانيّة، ويؤيّد تدابير حماية المدنيين والعمليّات الإنسانيّة، كما يدعمُ جهودَ السلام في إقليم دَارْفُور بالسودان"،[8] كما أعلنت إدارةُ الرئيس الأمريكي جورج بوش في مايو (2008) حزمةً من العقوبات الاقتصاديّة ضد السودان، خاصةً الشركات المملوكة للدولة، وذلك إضافةً للعقوبات التي كانت واشنطن قد فرضتّها منذ عام 1997 بدعوى رعاية السودان للإرهاب.

ثالثاً- دور جماعات المصالح الأمريكية في أزمة دارفور

لقد استطاعت جماعات الضغط الأمريكية التأثير على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة تجاه أزمة دارفور ومن أبرزها منظمات اليمين المسيحي، منظمات الأفرو-أميركان، تجمّع الأعضاء السود، حملة إنقاذ دَارْفُور، لوبي شركات النفط، وهذا يتضح فيما يلي:

(أ) مُنظَّمات اليمين المسيحي The Christian Right groups:[9]

يعتبر اليمين الأمريكي ليس كتلةً واحدةً؛ بل هو تحالفٌ يضم عددًا كبيرًا من القوى والجماعات، حيث ينقسم إلى جماعتين رئيسيتين: الجماعةُ الأولى تضم قوى اليمين الرئيسيّة أو الأصوليّة، والجماعةُ الثانية تضم القوى المُتحالفة معها أو المُتسلِّقة على اليمين الأمريكي الأصولي سعيًا للوصولِ إلى السُّلطة ويضم تحالف القوى الأمريكيّة الأصوليّة جماعات كثيرة، أهمُّها الجماعاتُ الدينيّة والتي تُمَثِّلها جماهيريًا

(8) بوش يوقِّع قانون سلام دَارْفُور ومُحَاسبة السودان على مسؤوليته، برنامج الإعلام الخارجي، موقع وزارة الخارجيّة الامريكية، أكتوبر 2006.

http://www.america.gov/st/washfilearabic/2006/September/20060924165206ssissirdile0.155102.html

(9) Dr. Ishtiaq Hossain & Dr. Mohsen M. Saleh, American Foreign Policy & the Muslim World, op-cit., pp. 41-42.

مُنظّماتُ اليمين المسيحي، ويعتبر الترابطَ الوثيقَ بين التجمُّعات الأصوليّة في أمريكا، واكتسابها الشكلَ المؤَسّسي والتسييس أتاح لها القدرةَ على التأثيرِ والضغط، خصوصًا على السُلطتين التشريعيّة والتَنْفِيذيّة بفعل الانتشار القاعدي المُنَظّم مؤَسّسيًا، والانخراط في شبكة من العلاقات مع الاقتصاديين والسياسيين المؤَثّرين.(10)

ولقد استطاع اليمين المسيحي أنْ يُشَكِّل ضغطًا على الحكومة الأمريكيّة تجاه الأوضاع في أزمة دَارْفُور دورًا مُشَابِهًا لذلك الذي قامت به من أجلِ دفع إدارة بوش للتدخُّل لإنهاء الحرب الأهليّة في جنوبِ السودان، والضغط على الحكومة السودانيّة لتوقيعِ اتِّفاق السلامِ، ففي أزمةِ دَارْفُور بدأ رجالُ الكنيسة بمُطَالبة "بوش" بالعملِ على إنقاذ الأفارقة السود من الميليشيات العربيّة على حد تعبيرها، ووصلَ الأمرُ بهم إلى دعوة الإدارة الأمريكية لإرسال قوات عسكرية إلى الإقليم لنزعِ سلاح الميليشيات العربية، هذا بالإضافةِ إلى قيام اليمين المسيحي بالولايات المُتّحِدَة بتقديم الدعم والمُسَاندة منذ وقتٍ مُبَكِّر للحركةِ الشعبيّة لتحريرِ السودان، سواء كان بالدعم المادي أو الدعم المعنوي، وقد قامَ بتصعيد قضية الاضطهاد الديني في السودان، وجَعَلَ منها القضيةَ الأولى على مستوى العالم قبيل التوصُّل إلى اتِّفاقيّات السلام في عام 2005.

(ب) مُنظَّمات الأفروأميركان:

تتعدد مُنظّمات الأفروأميركان في النظام السياسي الأميركي، ومن أهمها: "الجمعيّة الوطنيّة للارتقاء بالملونين" التي أُسِّست عام 1909، وتضم في عضويتها نحو مليوني أميركي، و"مُنَظّمة دعم العمل الإفريقي" التي أُسِّست عام 1953، و"جمعيّة البرلمانيين السود" التي تضم أعضاءَ مجلسي النواب والشيوخ من الأمريكيين الأفارقة، ولهذه المُنظّمات دور هام سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي في الولايات المُتّحِدَة الأمريكيّة، فعلى الصعيدِ الداخلي لهم دورٌ مُهم تجاه السياسة الداخليّة في الولايات

(10) عبد الحي قاسم، السياسةُ الخارجيّةُ الأمريكية تجاه حركة حماس، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2009، ص24-26.

الْمُتَّحِدَة فيما يتعلّق بالحقوق المدنيَّة وحقوق الإنسان، وفي حسم نتيجة الانتخابات الرئاسية؛ حيث إنَّ الأفروأميركان يميلون إلى الديمقراطيين وذلك لسياساتهم الداعمة لحقوق الأقليّات التي في الولايات الْمُتَّحِدَة، أمّا على الصعيدِ الخارجي فتحتل القارة الأفريقيَّة بؤرة اهتمام الأمريكيين من أصل إفريقي (AFRO AMERICAN) باعتبارها القارة الأم، لاعتبارات تتعلّق بتاريخ مظالم التمييز العُنصري التي عانوها في الولايات الْمُتَّحِدَة ذاتها، وأنَّ عليهم مسؤوليات أخلاقيَّة بشأن مُكَافحة التمييز العُنصري في إفريقيا، وتعزيز فرص التنمية لسُكّانها، ومِنْ ثَمَّ فهم يُمَثِّلون صوت الأمريكيين من أصولٍ إفريقية فيما يتعلّق بالاهتمام بالقارة الإفريقيَّة.(11)

وقد قامت مُنَظّمَات الأفروأميركان بمُمَارسة ضغوطٍ كبيرة على إدارة الرئيس "بوش" للتعامل مع أزمة دارفور بوصفها إبادةً جماعيةً، وأصدرت "الجمعيَّةُ الوطنيَّةُ للارتقاء بالملونيين" قرارًا طارئًا في يونيه 2004، تُعلن فيه أنَّ القتالَ الدائرَ في دَارْفُور هو إبادةٌ جماعيَّة للسود، وطالبت الإدارة الأمريكية بالتدخُّل لنزعِ أسلحة الميليشيات العربيَّة، ثُمَّ قدّمت التماسًا إلى وزيرِ الخارجيَّة "كولن باول" يحمل 25 ألف توقيع، يُطَالِبُ بالاعتراف بأنَّ ما يجري في دَارْفُور هو إبادةٌ جماعيَّة، وقادت تلك المُنَظّمَات مظاهرةً أمامَ مقر سفارة السودان بواشنطن في أغسطس عام 2004 للتنديدِ بما تقوم به الحكومةُ السودانيَّة، وأنّها العقلُ المُدَبّر للإبادة الجماعيَّة، ولهذا قد وجد "الرئيس جورج بوش" في هذه الأحداث فرصةً لتحسينِ موقفه أمام جماعات الأفروأميركان، وتفويت الفرصة على مُحَاولات الديمُقْرَاطِيين لاستغلال أزمة دَارْفُور لتأكيد سيطرتهم على الكتلة الانتخابيَّة للسود.

---

(11) انظر: Zachery R. Williams , "African Americans, Pan African Policy Matters and the Development of the Black Foreign Policy Constituency for Africa and the African Diaspora, 1930-1998", The Journal of Pan African Studies, vol.1, No.10, November 2007. http://www.jpanafrican.com/docs/vol1no10/AfricanAmericansPanAfricanPolicyMatters.pdf

(ج) تجمّع الأعضاء السود Congressional Black caucus (CBC):[12]

يعتبر أحد التجمّعات التي أنشأها الأعضاء بشكلٍ طوعي على أساس وجود عامل مُشترك يجمع بينهم، وقد يكون ذلك العامل المُشترك هدفًا يسعون لتحقيقه أو قضيةً يؤمنون بها أو انتماءً عرقيًا أو جغرافيًا أو إثنيًا.

حيث اهتم اللوبي الأسود Black caucus بأزمة دَارْفُور، ولاسيّما أنّه قد تمت استثارته من خلالِ تصوير الصراع الذي جرى في دَارْفُور، وكأنّه صراعٌ غير متكافئ بين البيضِ والأفارقة السود، ومع تزايد هذه الادعاءات تمَّ إحياء سنوات العبودية والاضطهاد التي مرّت بالسود في الولايات المُتّحِدَة الأمريكية، ومن هنا قرّروا ألا يُعْطُوا الفرصةَ لكي تتكرّر نفس الاضطهادات القديمة، أمّا فريقٌ آخر منهم من قادتهم فقد رأوا أن أزمةِ دَارْفُور تزيد من حدة التعاطف معهم؛ لذلك سعوا إلى جمع تبرّعات سخية، وبالتالي تصبُ في صناديقهم الاستثمارية.

وتجدُر الإشارة أنّ مجموعة البرلمانيين السود عقدت مُؤْتَمَرًا صحفيًا في 24 يونيه 2004، لتأمين التدخُل الأمريكي لإيقاف الإبادة الجماعيّة في دارفور، برئاسة إيليا كامينجز (نائب ديمقراطي عن ولاية ميريلاند)، والمُمَثِّلين دونالد بان (نائب ديمقراطي عن ولاية نيو جيرسي)، وباربارا لي، وديان واطسون، وماكسين واترز، وشيلا جاكسون لي، والابن جيسي جاكسون انضم إليهم الزعيمُ الديمقراطي نانسي بيلوسي، والجمهوري توم تانكريدو (نائب جمهوري عن ولاية كلورادو)، والذين طالبوا فيه وزير الخارجيّة "كولن باول" بأنْ يُساند التدخُل الفوري لوقف القتل الجماعي في السودان، وأنْ يتم اتخاذ موقفٍ لإيقاف هذا القتل، من خلال دعم مُبَادرات الكونجرس بخصوص فرض العقوبات على السودان، بالإضافةِ إلى دعم قرار الإبادة الجماعية الذي قُدِّم في يونيه لمجلس الشيوخ من قبل أعضاء المجلس، وفي مُقَدِّمتهم جون إنسين (نائب جمهوري عن ولاية نيفادا)، وجون كورزاين (نائب ديمقراطي عن ولاية نيو

---

(12) لمزيد من التفاصيل بشأن التجمّع انظر الموقع الرسمي له:
http://thecongressionalblackcaucus.com.

جيرسي)، ونصّ القرار على أهميّة تذكُّر الجرائم السابقة ضد البشرية، التي تتضمّن القتل الجماعي الأرميني، وجرائم القتل الكمبودية والرواندية، وذلك لتفاديها في المُستقبل، وإجراء مجلس تشريعي برئاسة جورج رادانوفيتش، والمُمَثِّلين آدم سكيف، والزعماء الأرمن في الكونجرس، وتمت المُوافقة عليه في مايو، وفي 17 من نفس الشهر أصدر أعضاء المجلس التشريعي قرارًا يُدِين الحكومة السودانيّة لهجماتها ضد المدنيين الأبرياء في منطقة دارفور، ومن ثَمّ مثّل قانون سلام السودان نقطةً تحوّل محورية في تاريخ تجمُّع الأعضاء السود من زاوية ائتلافاته السياسيّة، فذلك القانون كان للمرة الأولى التي يدخل فيها الأعضاء السود في ائتلاف مع التيار الديني - أقصى يمين في الساحة السياسيّة الأمريكيّة - هذا من جانبٍ، ومن جانبٍ آخر يُبْرِزُ هذا القانون الاهتمام المُتَزَايد لليمين الديني الأمريكي بالقضايا الأفريقيّة.(13)

(د) "حملة إنقاذ دَارْفُور" Darfur Save :

تعتبر "حملة إنقاذ دارفور" من أهم الأُطر التنظيميّة التي سعت لوضعِ أزمة دَارْفُور على الأجندةِ السياسيّة في الولايات المُتّحِدَة التي أُنشِئَت كتحالفٍ بين عددٍ من المُنَظّمَات الحقوقيّة والسياسيّة والدينيّة خلال مؤتمر دَارْفُور الطارئ «Darfur Emergency Summit» الذي عُقِدَ في مدينة نيويورك يوم الرابع عشر من يوليو عام 2004، والذي أُقِيمَ بجامعة مدينة نيويورك "City University of New York"، وهو المؤتمرُ الذي أعد له متحف الهولوكوست بالولايات المُتّحِدَة «The United States Holocaust Museum»، ومُنَظّمة اليهود الأمريكيين للخدمة العالميّة «American Jewish World Service».

وهدفت الحملة إلى الضغط السياسي على الحكومةِ الأمريكية من خلالِ التعاون مع أعضاء الكونجرس، كما قامت بعديدٍ من الأنشطةِ الدوليّة، حيث قامت بعقد مُقَابلات مع دبلوماسيّين وسياسيّين أفارقة وعرب وأوربيّين لشرحِ أبعاد القضية (14)، كما أنشأ

---

(13) Dr. Manar EL Shorbagy , "Congressional Decision Making Towards Africa in the 1990", op-cit., p. 6.

(14) لمزيدٍ من المعلومات انظر الموقع الرسمي لتحالف "انقذوا دَارْفُور": http://www.savedarfur.org

التحالف اتحاد الجمعيات من أجل إنقاذ دَارْفُور، وهو إطارٌ تنظيمي يجمع أكثر 200 جمعيّة تعمل على المستوى المحلي Communities United to Save Darfur، ويسعى لوقفِ أعمال التطهير العرقي في دَارْفُور، كما سَعَت المُنَظّمةُ لحثّ الإدارة الأمريكية على زيادةِ ضغوطِها على الحكومةِ الصينيّة لِتُوقِفَ دعمها للنظامِ السوداني، وقد حققت حملة "إنقاذ دَارْفُور" إنجازات عديدة، فقد نجحت الحملةُ في حشدِ عديدٍ من الجهود والتبرُّعات حتى بلغت ميزانيتها 15 مليون دولار عام 2006، ولاسيّما أنّها تعتمد على التبرُّعات من الأفراد والشركات العملاقة والمُنَظّمَات الخيرية.[15]

وقد واجهت الحملةُ العديدَ من الانتقادات: أولا- أنها أولت جانبًا رئيسًا من اهتمامها للضغطِ على صانعي القرار في الولايات المُتّحِدَة من أجلِ اتّخاذ مواقف مُتَشَدِّدة ضد نظام البشير في السودان أكثرَ من اهتمامها بدعم الجهود الدبلوماسيّة للتوصّل إلى حلٍ لأزمةِ دارفور، ثانياً- حدث صدام بين حملة إنقاذ دَارْفُور وبين المُنَظّمَات العاملة في مجال الإغاثة بالسودان، فالاختلافُ في أساليب العمل أدّى إلى الاختلافِ في الأولويات وبدائل حل الأزمة.

(هـ) لوبي شركات النفط:

يُعْتَبَر النفطُ أحد أهم مُحَدِّدات السياسة الخارجيّة الأمريكيّة ولاسيما لحاجة الولايات المُتّحِدَة لهذه السلعة الاستراتيجيّة، بالإضافةِ إلى الدور الذي تلعبه شركات النفط في التأثير على صنع القرار من أجل مُراعاة مصالحها، ومن ثَمّ يُعَدّ اللوبي النفطي من أقوى الجماعات التي تُمَارِس ضغطًا في صياغة السياسة الخارجيّة الأمريكيّة.[16]

---

(15) حملة إنقاذ دَارْفُور، تقرير واشنطن Taqrir Washington ، العدد 200، 7 مارس 2009:
http://www.taqrir.org/showarticlehl.cfm?id=1210&hlstring

(16) خليل العناني، "اللوبي النفطي الأمريكي .. النفوذ وآليات التأثير"، مجلة السياسة الدولية، العدد 164، القاهرة، 2006، ص44.

ولهذا فثمة دوافع اقتصاديّة جعلت الولايات المُتّحِدَة سعت إلى تدويل أزمة دَارْفُور، حيث إنّ موقع السودان الجغرافي وتمتّعه بالعديدِ من الموارد البشرية والطبيعيّة شكّل عامل اهتمام الإدارة الأمريكية، حيث يوجد العديدُ من الاكتشافات النفطية في إقليم دَارْفُور، ولاسيّما بالجنوب الذي يمد الولايات المُتّحِدَة حاليًا من خلال أنبوب النفط المُمْتَد بدايةً من تشاد، بحوالي 16% من احتياجاتها الاستهلاكيّة اليوميّة من البترول البالغة حاليًا 19 مليون برميل يوميًا، هذا بالإضافة إلى تمتع إقليم دَارْفُور بالعديد من الموارد المُتَنَوِّعة، ومنها اليورانيوم في الغرب، بالإضافةِ إلى ما تحويه مُرتفعات "جبل مرة" و"جبل ميدوب" من النحاس والكروم ومعادن أخرى يجري اكتشافها، كما يوجد في ولاية دَارْفُور الشمالية العديدُ من المعادن، أهمها الحديد والرصاص والكروم، أمّا في ولاية جنوب دَارْفُور فتوجد خامات من أهمها النحاس والحديد وكذلك البترول، هذا بالإضافةِ إلى وجود خامات الفوسفات والمنجنيز، ومُعْظَم هذه الخامات غير مُسْتَغَلّة، غير البترول الذي تعمل شركات أجنبيّة على استغلاله، وهذا ما يُفَسِّر مُحاولة الدول الفاعلة في المُجْتَمع الدولي وحرصها – وعلى رأسها الولايات المُتّحِدَة الأمريكية وفرنسا، وغيرهما من الدول – على تدخلها في أزمة دَارْفُور، ولهذا ففي إطارِ سعي الولايات المُتّحِدَة الأمريكية إلى رفعِ نسبة استيرادها من النفطِ الإفريقي إلى 50% من جُملة وارداتها النفطيّة بحلول عام 2015، عملت الولاياتُ المُتّحِدَة على إيجادِ موطئ قدم لها في المنطقةِ، وبخاصةً أنّ الشركات الأمريكية كانت قد خسرت فرصتها في الحصولِ على امتيازات في النفط السوداني، على أثرِ العقوبات الاقتصاديّة التي فرضتها الحكومةُ الأمريكية ضد السودان.

ومن هنا كانت الرغبة الأمريكية في التدخّل في شؤون الإقليم حتى تستطيع مُنَافَسة العديد من القوى الدوليّة في المنطقةِ، ومنها الصين التي برزت كأقوى شريك تجاري ومُستثمر في السودان، هذا بالإضافةِ إلى الاتّحاد الأوربي، ولاسيّما أنّه الشريكُ التجاري الثاني للسودان بعد الصين من جانبٍ، ورغبة شركات أوربيّة كبرى، مثل شركة توتال الفرنسيّة، في استعادة دورها في استغلال النفط في الإقليم بعد أن توقفت

أعمال التنقيب التي تقوم بها الشركة في غرب السودان بسبب الصراع في دَارْفُور من جانب آخر.[17]

خاتمـــة

يتضح مما سبق أن جماعات المصالح الأمريكية استطاعت التأثير على عملية صنع القرار في الولايات المتحدة تجاه أزمة دارفور من جانب، كما أن النهج التصعيدي الذي تبنّته الجماعات يُشَكِّل استمرارًا لسيناريو الضغوط الخارجيّة التدخُّلية تجاه الحكومة السودانيّة، مما ستكون له انعكاسات مُستقبلية تجاه باقي الأقاليم في السودان على اتِّباع نفس المنهج استنادًا لدعمٍ مُمَاثِلٍ من جانبِ القوى الكبرى التي لها مصالح إستراتيجيّة واقتصاديّة في عدم استقرار الدولة من جانب آخر.

ولهذا وجدت الولاياتُ المُتّحِدَة في تدخُّلها بأزمة دَارْفُور فرصةً مُنَاسِبةً لفرضِ أجندتها الخاصة على السودان، تلك الأجندة التي تعكسُ مصالحها السياسيَّة، سواء على الصعيدِ الخارجي أو الداخلي، بالإضافةِ إلى المصالح الاقتصاديّة، وفي هذا السياق يمكن القول إذا كانت السياسة الأمريكية تجاه أزمة دارفور هدفت لتحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية والاستراتيجية، إلا أن العامل الأساسي المحرك لها هو طبيعة الأوضاع الداخلية في الإقليم، فالأطراف الخارجية لا تصنع الأزمة وإنما تستغل وجودها من جانب وفشل الجهود المحلية في إنهائها من جانب آخر لتتدخل في حل الأزمة، وهذا ما يتضح جلياً ليس في أزمة دارفور فقط وانما في الأزمات المتجددة التي يشهدها السودان.

---

(17) د. سمر ابراهيم محمد، مرجع سابق، ص 170.